البه في معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله
به وهي في الدلالة عما في الضمير اعم من الاشارة والمثال اي الشكل
لانها تعم الموجود والمعدوم وهما يختصان بالموجود المحسوس وايسر
منهما ايضا لموافقتها للامر الطبيعي دونهما فانها كيفيات تعرض للنفس
الضروري وهي الالفاظ الدالة على المعاني خرج الالفاظ المهملة وشمل
الحد المركب الاسنادي وهو من المحدود على المختار لا انه في بحث
الاخبار وتعرف بالنقل تواترا نحو السما والارض والحر والبرد لمعانيها
المعروفة او احادا كالقرء للحيض والطهر وباستنباط العقل من النقل نحو
الجمع المعرف بال عام فان العقل يستنبط ذلك مما نقل ان هذا الجمع
يصح الاستثنا منه اي اخراج بعضه بالا او احدى اخواتها بان يضم اليه
وكلما صح الاستثنا منه مما لا حصر فيه فهو عام كما سياتي للزوم تناوله للمستثنى
لا بمجرد العقل فلا تعرف به اذ لا مجال له في ذلك ومدلول اللفظ اما معنى
جزئي او كلي الاول ما يمنع تصوره من الشركة فيه كمدلول زيد والثاني
بخلافه كمدلول الانسان كما سياتي ما يوخذ مما سياتي ما يوخذ منه ذلك
او لفظ مفرد مستعمل كالكلمة فهي قول مفرد والقول اللفظ المستعمل
يعني كمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها كرجل وضرب وهل او لفظ مفرد مهمل كاسما
حروف الهجا يعني كمدلول اسمائها نحو الجيم واللام والسين اسما الحروف
جلس مثلا اي جه له سه او لفظ مركب مستعمل كمدلول لفظ الخبر اي
ما صدقه نحو قام زيد او مهمل كمدلول لفظ الهذيان وسياتي في مبحث الاخبار
التصريح بتسمية المركب مع حكاية خلاف في وضع الاول ووجود الثاني
واطلاق المدلول على الماصدق كما هنا شايع والاصل اطلاقه على المفهوم اي ما
وضع له اللفظ والوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى يفهم منه العارف
بوضعه له وسياتي ذكر الوضع في حد الحقيقة مع تقسيمها الى لغوية وعرفية

وشرعية

وشرعية وفي حد المجاز مع انقسامه الى مثل ذلك ايضا فالحد المذكور كما يصدق
على الوضع اللغوي يصدق على العرفي والشرعي خلاف قول القرافي انهما
في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى بحيث يصير فيه اشهر من غيره
نعم تغيرها ان فيهما بالكثرة المذكورة ويزيد العرفي الخاص بنقل الذي
هو الاصل في اللغوي ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه
له فان الموضوع للضدين كالجون للاسود والابيض لا يناسبهما خلافا
لعباد الصيمري حيث اثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والا فلم اختص به
بمعنى قيل انها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى انها
كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله
تعالى به كما في القافة ويعرفه غيره منه قال القرافي حكي ان بعضهم كان
يدعي انه يعلم المسميات من الاسما فقيل له ما مسمى آذغاغ وهو من لغة
البربر فقال اجد فيه يبسا شديدا واراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني
والثاني هو الصحيح عن عباد واللفظ الدال على معنى ذهني خارجي اي له
وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج بالتحقيق كالانسان بخلاف
المعدوم فلا وجود له في الخارج كبحر زئبق موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني
خلافا للامام الرازي في قوله الثاني قال لانا اذا راينا جسما من بعيد
وظنناه صخرا سميناه بهذا الاسم فاذا دنونا منه وعرفنا انه حيوان
لكن ظنناه طيرا سميناه به فاذا ازداد القرب وعرفنا انه انسان سميناه
به فاختلف الاسم لاختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على ان الوضع
له واجيب بان اختلاف الاسم لاختلاف المعنى في الذهن لظن انه
في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافه في الذهن فالموضوع له ما في الخارج
والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له حسبما ادركه وقال الشيخ الامام
والد المصنف هو موضوع للمعنى من حيث هو اي من غير تقييد بالذهني

Copyright © King Saud University